



سلسلة
التشريعات الاتحادية

دائرة القضاء
JUDICIAL DEPARTMENT

قانون مكافحة التبغ

الترقيم الدولي

ISBN978-9948-492-88-7

الطبعة الأولى 2012 م

حقوق النشر محفوظة لدائرة القضاء - أبوظبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

منذ إنشائها بموجب القانون رقم (23) لسنة 2006 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي، تعمل دائرة القضاء بخطوات حثيثة على إرساء نظام قضائي مستقل متميز وفعال وتقديم خدمات عدلية عالمية الجودة، وذلك من خلال التمسك بسيادة القانون لصيانة الحقوق والحريات وأمن المجتمع.

وتحقيقاً لهذه الرؤية والرسالة النبيلة، ارتأت دائرة القضاء طباعة كافة التشريعات التي يحتاج إليها التقاضي أمام محاكم الدائرة. وباعتبارها جهة قضائية محلية، يغدو من الطبيعي أن ينصب الاهتمام على القوانين المحلية الصادرة عن المشرع المحلي في إمارة أبوظبي. من ناحية أخرى، ولما كانت المادة (121) من الدستور تخول للمشرع الاتحادي سلطة التشريع في أمور معينة، وبحيث تلتزم جهات القضاء المحلية والاتحادية على السواء بتطبيق القوانين الاتحادية الصادرة طبقاً لهذه المادة، كان من الضروري أن نهتم أيضاً بطباعة هذه التشريعات. فضلاً عن ذلك، وحيث إن التصديق على الاتفاقيات الدولية يجعلها بمثابة القانون الداخلي، ويصبح من الواجب على كافة السلطات المعنية بالالتزام بها والنزول على أحكامها، كان من السائغ أن يمتد الاهتمام إلى طباعة الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي قامت الدولة بالتصديق عليها أو الانضمام إليها.

وهكذا، شرعت دائرة القضاء في طباعة ونشر مجموعة التشريعات المحلية والاتحادية والاتفاقيات الدولية اللازمة للفصل في القضايا المتداولة أمام محاكم الدائرة. ورغبة في التيسير على القارئ، وحرصاً على سرعة الوصول إلى التشريع المنشود، فقد ارتأينا أن تصدر المطبوعات في ثلاث سلاسل مختلفة، وبحيث تتفرد كل سلسلة منها بتصميم ولون مختلف.

وبالنظر لأهمية أحكام القضاء في فهم وتفسير نصوص القانون، ثمة سلسلة رابعة بلون مختلف، تركز على مبادئ النقض في شأن كل موضوع على حدة.

ورغبة في تيسير العلم بالتشريعات المنظمة للألعاب الرياضية، تقوم الدائرة بطباعة وإصدار سلسلة خامسة تحت عنوان «سلسلة التشريعات الرياضية»، تتضمن مجموعة التشريعات الدولية والوطنية ذات الصلة بالرياضة.

وحرصاً على إبراز اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة، وكفالتها لحقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ارتأت الدائرة تكريس سلسلة خاصة بحقوق الإنسان، تعني بتجميع وتصنيف ونشر الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة في مجال حقوق الإنسان.

ورغبة في إلقاء الضوء على النظام القانوني للشركات المملوكة للحكومة، قامت الدائرة بتخصيص سلسلة للشركات الحكومية، مع تصنيف هذه الشركات حسب مجال نشاطها، وما إذا كان النفط والطاقة بوجه عام أو التأمين أو السياحة أو الزراعة إلى غير ذلك من مجالات النشاط.

وفي الختام، المأمول هو أن يحوز هذا الجهد على رضا القارئ، وأن يكون ذا فائدة وخدمة للقضاة والمتقاضين ولسائر المشتغلين والمهتمين بالقانون. والله ولي التوفيق، ، ،

دائرة القضاء – أبوظبي

مقدمة

لم ترد كلمة التبغ في معاجم اللغة القديمة، وإنما هي لفظة حديثة، أقرها مجمع اللغة العربية بمصر. وقد ورد في "المعجم الوسيط" أن (التبغ) نبات من الفصيلة الباذنجانية، يستعمل تدخيناً، وسعوطاً، ومضغاً، ومنه نوع يزرع للزينة. وقد أطلق عليه العرب في البداية (التتن)، والدخان بسبب الأدخنة التي تخرج من السيجارة، ثم قام العرب بتعريب كلمة (تابغو) إلى كلمة تبغ، إلى أن وضع مجمع اللغة العربية لفظ (اللفافة) للتعبير عن السيجارة. ويمكن القول بأن كلمة تبغ هي تعريب محرف للكلمة الأجنبية توباكو، وهو الاسم المحرف عن الكلمة الأصلية تاباكو الذي كانت تطلقه قبائل «أروال» في جزيرة هايتي على هذا النبات.

ويقال أن أصل كلمة (تبغ) مشتقة من لفظة (Tobago) الذي قيل إنه اسم الغليون بلغة الهنود. وقال بعضهم إنه اسم لجزيرة في خليج المكسيك وجد فيها التبغ ونقل منها إلى أسبانيا، وبالانجليزية Tobacco تعني التدخين أو السجائر أو التبغ. وللدخان أسماء بحسب الدولة واللغة التي يوجد فيها وهذه أسماء الدخان:

1. باللغة الانجليزية: توباكو.
2. باللغة الفرنسية: تابا.
3. باللغة اليونانية: توباكس.
4. باللغة الأسبانية: تابوكو.
5. باللغة التركية: توتون.
6. باللغة الأفغانية: تمباكو.
7. باللغة الفارسية: تنباك.
8. باللغة الألبانية: تاباكو.

وتعتبر القارة الأميركية مصدر التبغ الذي اشتهر بقيمته المقدسة لدى القبائل الهندية، ويعتبر المستكشف / كولومبس هو من أدخل التبغ إلى العالم القديم، ومنذ خمسمائة عام أدخل مكتشفو العالم الجديد التبغ إلى أوروبا، رغبة منهم في استحضار أشياء غريبة إلى بلادهم. حيث تشير المصادر التاريخية إلى أن الرحالة الأسباني (كريستوفر كولومبس)، حينما وصل إلى العالم الجديد في العام 1492م، لاحظ شيئاً غريباً على السكان الأصليين - الهنود الحمر - فقد كانوا يضعون شيئاً في فمهم يخرج الدخان، عرفوا فيما بعد أنه الدخان، فتم نقله على الفور إلى أوروبا ومنها انتشر إلى العالم كله.

أما كلمة نيكوتين والتي تدل على المادة الموجودة في السجائر، فلها قصة، فقد كان هناك رجل اسمه (جين نيكوت) يعمل سفيراً لفرنسا في لشبونة (البرتغال)، ومن هناك قام بنقل شتلة التبغ إلى فرنسا عام 1558م، وقدمها إلى ملكة فرنسا (كاترين) ونصحها بتدخينها ظناً منه أنها تشفي من ألم الرأس، وقد استعملته الملكة الفرنسية لتسكين آلام الصداع وقلدها رجال الحاشية، واستعمله الشعب الفرنسي أولاً كمنشوق (عطوس) في الأنف وأطلقوا عليه مسمى «مسحوق الملكة».

وقد كان التبغ وعشبهه معروفاً لدى العرب باسم: الطباق وذلك منذ أمد بعيد، وكانوا يأخذون من أوراقه ويدقونها ثم يعجنونها، ويضعونها على موضع لدغة الحية أو العقرب للتداوي أو يشربونها مع العسل لاستفراغ سم الثعبان بالقيء ولم يعرف شرب دخانه بالاعتیاد إلا بعد ما انتشر في القرن العاشر الهجري في بلاد الفرس والهند، فقد ذكر أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات أن

(الطباق) بضم الطاء وتشديد الباء الموحدة شجر نحو القامة ينبت متجاوزاً لا يكاد يرى واحد منه منفرداً وله أوراق طوال دقاق خضر، تتلجج إذا غمزت يضمدها كسر فيجبر، وله نوار أصفر مجتمع لا تأكله الإبل والغنم، ومنابته الصخر مع (العرعر) اسم شجرة. ويعتقد أن بلاد الشام التي تضم الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان هي أول الدول العربية التي عرفت الدخان نتيجة لاحتكاكها المبكر مع أوروبا.

وقال ابن الأثير في النهاية: النبت والطباق شجرتان معروفتان بنواحي جبال مكة. ذكر (الطباق) في شعر أغربة العرب: (كأنما خشخشوا حصا قوادمه أو أم خشف بذي شث وطباق).

وللتبغ أضرار شديدة على الصحة، سواء بالنسبة للمدخن ذاته أو لذريته أو المخالطين له. وفي هذا الصدد تكفي الإشارة إلى أن التدخين سبب رئيسي من أسباب السرطان، وإدراكاً لخطورة التبغ على صحة الفرد والمجتمع، أصدر المشرع الإماراتي القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 2009م في شأن مكافحة التبغ. ويحتوي هذا القانون على (22) مادة تتضمن تجريم ومعاينة العديد من السلوكيات التي حظرها القانون فيما يتعلق بمكافحة التبغ.

ورغبة في توعية الأفراد بأحكام هذا القانون وحرصاً على مشاركة المجتمع الدولي للاحتفال باليوم العالمي للكف عن التدخين الموافق 31 مايو من كل عام، ارتأت دائرة القضاء من الملائم طباعة هذا الكتاب، والذي يحتوي بين دفتيه نصوص القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 2009م في شأن مكافحة التبغ. وحتى يسهل على غير الناطقين بالعربية الإلمام بأحكام هذا القانون، ارتأت دائرة القضاء من المناسب ترجمته إلى اللغة الانجليزية.

وفي الختام، المأمول هو أن يكون هذا الكتاب عوناً للقضاة والمحامين والمتقاضين والباحثين الأكاديميين، وغيرهم من القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون.

والله من وراء القصد، ، ،

دائرة القضاء - أبوظبي

قانون اتحادي رقم (15) لسنة 2009

في شأن مكافحة التبغ

قانون اتحادي رقم (15) لسنة 2009 في شأن مكافحة التبغ

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات
الوزارات وصلاحيات الوزراء، والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1979 بشأن قانون تنظيم
شؤون الصناعة،

وعلى القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 1979 في شأن قمع الغش
والتدليس في المعاملات التجارية،

وعلى القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1981 في شأن فرض
ضريبة جمركية اتحادية على الواردات من التبغ ومشتقاته، والقوانين
المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 بإصدار قانون
العقوبات، والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 بإصدار قانون
الإجراءات الجزائية، والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1993 بشأن إنشاء الهيئة
الاتحادية للبيئة، والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 1995 في شأن مكافحة
المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (20) لسنة 1995 بشأن الأدوية
والمستحضرات المستمدة من مصادر طبيعية،

وعلى القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 بشأن حماية البيئة وتمييتها ، والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2001 بشأن إنشاء هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2003 في شأن إنشاء الهيئة الاتحادية للجمارك ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2004 في شأن المناطق الحرة المالية ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 2006 في شأن حماية المستهلك ،
وبناء على ما عرضه وزير الصحة ، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي ، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد ،

أصدرنا القانون الآتي:

المادة (1)

تعريف

في تطبيق أحكام هذا القانون ، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

الدولة : الإمارات العربية المتحدة.

الوزير : وزير الصحة.

السلطة المختصة : السلطة المحلية في الإمارة المعنية.

التبغ

: نبات التبغ بجميع أنواعه وفصائله وأجزائه من جذور وسيقان وأوراق وثمار وبذور خضراء أو مجففة.

منتجات التبغ

: المنتجات التي تتكون كلياً أو جزئياً من أوراق التبغ كمادة خام سواء أكانت صحيحة أم مقطعة أم مفرومة، وسواء أكانت على حالتها الطبيعية أم مخلوطة بمواد أخرى أم مشكلة في أية صورة، ومسحوق التبغ في أية صورة من صوره أو أية مادة أخرى مركبة يدخل التبغ في مكوناتها.

تعاطي التبغ

: تعاطي التبغ بأنواعه عن طريق التدخين أو الاستنشاق أو المضغ أو الامتصاص أو أية وسيلة أخرى تستعمل لغرض التدخين أو تعاطي التبغ.

الدعاية والإعلان والترويج

: التعريف بنبات التبغ ومنتجاته باستخدام أي من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بطريق مباشر أو غير مباشر أو أية وسيلة أخرى بهدف التشجيع على الاتجار فيه وزيادة عدد المتعاطين له.

المكان العام

: المكان المعد لاستقبال العامة أو فئة معينة من الناس لأي غرض من الأغراض.

الأماكن العامة المغلقة : المكان العام الذي له شكل البناء المتكامل الذي لا يدخله الهواء إلا من خلال منافذ معدة لذلك، ويعتبر في حكم المكان العام المغلق وسائل النقل العام.

وسائل النقل العام : الحافلات والمركبات والقطارات والطائرات والسفن والقوارب وأية وسيلة أخرى مخصصة لنقل الجمهور.

المادة (2)

مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بموجب قوانين أخرى، يحظر إدخال التبغ ومنتجاته إلى الدولة أو تداول أي منها داخلها، إلا إذا توافرت الشروط الواردة في المواصفات القياسية للدولة.

المادة (3)

يجب أن يكتب على كل عبوة من التبغ أو منتجاته العبارات والصور والبيانات التحذيرية بصورة واضحة ومتنوعة وعلى النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المادة (4)

لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي الدعاية أو الإعلان أو الترويج أو الرعاية لأي من منتجات التبغ بأية وسيلة تستهدف التشجيع على تعاطي التبغ، وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

كما لا يجوز طبع أو نشر الإعلان الذي يستهدف التشجيع على تعاطي التبغ.

ولا يجوز أن تكون منتجات التبغ وسيلة للإعلان عن منتج آخر.

المادة (5)

يعد محظورا القيام بأي من الأفعال الآتية:

1. زراعة التبغ لأغراض تجارية وصناعة منتجاته داخل الدولة. وعلى المزارع والمصانع القائمة بالنشاط المذكور حاليا توفيق أوضاعها خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
2. بيع أو الشروع في بيع التبغ أو منتجاته لمن لا يتجاوز سنه (18) سنة، وللبيع الحق في أن يطلب من المشتري تقديم الدليل على بلوغه هذه السن ولا يقبل منه عذر الجهل بالسن.
3. استيراد الحلوى والألعاب التي تشبه التبغ أو منتجاته.
4. بيع أو الشروع في بيع الحلوى والألعاب التي تشبه التبغ أو منتجاته.
5. التدخين أثناء قيادة السيارة الخاصة حال وجود طفل لا يتجاوز عمره الثانية عشر عاما.

المادة (6)

يحظر عرض أو بيع منتجات التبغ إلا في الأماكن المخصصة لذلك والمرخص بها من السلطة المختصة وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط عرض وبيع منتجات التبغ.

المادة (7)

يحظر التدخين في الأماكن العامة المغلقة. وباستثناء دور العبادة والمؤسسات التعليمية والمنشآت الصحية والرياضية، يجوز للسلطة المختصة أن تحدد مكانا خاصا للتدخين في هذه الأماكن وفق الضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المادة (8)

يحظر التدخين في الأماكن العامة التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالتنسيق مع السلطة المختصة.

المادة (9)

يحظر تخصيص أجهزة ومعدات آلية لبيع التبغ أو منتجاته أو استعمالها داخل الدولة.

المادة (10)

على السلطة المختصة في حالة إدخال تبغ أو أحد منتجاته غير

مطابق للمواصفات والشروط القياسية الفنية المعتمدة في الدولة إتلاف المواد المضبوطة بما لا يضر بالبيئة أو تكليف مدخلها بإخراجها من الدولة على نفقته الخاصة.

المادة (11)

يحظر الترخيص للمقاهي أو ما يماثلها التي تقدم أيا من أنواع التبغ أو منتجاته داخل البنايات السكنية أو الأحياء السكنية أو بجوارهما للمسافة التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وتحدد تلك اللائحة وبعد التنسيق مع السلطة المختصة الأماكن التي يجوز الترخيص بتقديم التبغ أو منتجاته فيها وساعات عملها، وعلى المقاهي أو ما يماثلها القائمة حاليا توفيق أوضاعها خلال سنتين من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون وذلك بتغيير النشاط أو النقل إلى مكان آخر.

المادة (12)

تشكل بقرار من مجلس الوزراء لجنة تسمى اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ، ويحدد هذا القرار اختصاصات اللجنة ونظام عملها ومكافآت أعضائها.

المادة (13)

يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام المواد (2) و(5/1) و(5/3) و(9) من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبالغرامة التي لا تقل عن (100.000) مائة ألف درهم ولا تجاوز (1.000.000) مليون

درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين. وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين والغرامة التي لا تقل عن (1.000.000) مليون درهم.

المادة (14)

يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام المادتين (3) و(4) من هذا القانون بالغرامة التي لا تقل عن (100.000) مائة ألف درهم ولا تجاوز (1.000.000) مليون درهم. وتضاعف العقوبة في حالة العود.

المادة (15)

مع مراعاة ما تنص عليه المادة (10) من هذا القانون يعاقب كل من لم يلتزم بأمر السلطة المختصة المنصوص عليه في هذه المادة بالغرامة التي لا تقل عن (50.000) خمسين ألف درهم ولا تجاوز (200.000) مائتي ألف درهم. وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تقل عن (200.000) مائتي ألف درهم.

المادة (16)

كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون تحصل السلطة المختصة عنها غرامة فورية مقدارها (500) خمسمائة درهم تدفع مقابل التصالح عن الواقعة. وإذا تعذر إجراء التصالح تحال الواقعة للمحاكمة الجنائية، وتكون العقوبة هي الغرامة التي لا تقل عن (3.000) ثلاثة آلاف درهم ولا تزيد على (10.000) عشرة آلاف درهم. وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفة.

المادة (17)

على المحكمة في حالة الإدانة أن تقضي بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بمصادرة المواد المضبوطة والمواد الإعلانية ، كما لها أن تحكم بغلق المنشأة.

المادة (18)

لا يخل توقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ، بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر.

المادة (19)

يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير وبالتنسيق مع السلطة المختصة قرارا بتحديد الموظفين الذين تكون لهم صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة له وذلك في نطاق اختصاص كل منهم.

المادة (20)

يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المادة (21)

يلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة (22)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي:
بتاريخ: 5 محرم 1431 هـ
الموافق: 22 ديسمبر 2009 م

Article (19)

The Minister of Justice, in agreement with the Minister and in coordination with the competent authority, shall issue a decree to name the employees empowered to act as judicial officers in order to provide evidence on the violation of the provisions of this Law and the regulations and decisions made in execution thereof within the jurisdiction of each of them.

Article (20)

The Cabinet shall issue the executive regulation hereof.

Article (21)

Any provision in contradiction with the provisions hereof shall be written off.

Article (22)

This Law shall be published in the Official Gazette and shall be deemed valid and effective as of the following day of the publication date.

Khalifa Bin Zayed Al Nahyan

President of United Arab Emirates

Promulgated by us at the Presidential Palace in Abu Dhabi

Date : Muharram 5th 1430H

Corresponding to : December 22nd 2009

AED 100,000/- (only one hundred thousand dirhams) and not more than AED 1,000,000/- (only one million dirhams). In the event the violation is repeated, the penalty shall be doubled.

Article (15)

Notwithstanding Article 10 hereof, whoever violates the orders of the competent authority stipulated there under shall be punished by a fine of not less than AED 50,000/- (only fifty thousand dirhams) and not more than AED 200,000/- (only two hundred thousand dirhams). In the event the violation is repeated, the penalty shall be detention for a maximum period of one year and a minimum fine of AED 200,000/- (only two hundred thousand dirhams).

Article (16)

A fine of AED 500/- (only five hundred dirhams) shall be instantly payable to the competent authority for every other violation to the provisions hereof in exchange for reconciliation. In the event reconciliation is found difficult, the case shall be referred to the criminal court. The penalty shall be a fine of not less than AED 3000/- (only three thousand dirhams) and not more than AED 10,000/- (only ten thousand dirhams). The penalty shall vary with the number of violations committed.

Article (17)

The court, in the event of conviction, shall decide, in addition to the penalties stipulated herein, to confiscate the seized substances and advertisement materials and may order the shut-down of the facility.

Article (18)

The penalties stipulated herein shall not supersede any other more severe penalty stipulated pursuant to another law.

Article (11)

Coffee shops or similar outlets serving any kind of tobacco or the products thereof shall not be licensed to operate in residential buildings or neighborhoods or within the parameter specified by the executive regulation of this Law. The mentioned regulation, after coordinating with the competent authority, shall determine the locations where coffee shops or similar outlets may be licensed to serve tobacco and the products thereof and their working hours. Coffee shops and similar outlets currently operating shall undertake the necessary procedures to change the commercial activity thereof or move to another location within a period of two years as of the date this Law becomes effective.

Article (12)

The National Committee to Control Tobacco shall be formed pursuant to a Cabinet resolution which determines the Committee's jurisdiction and organization and the remunerations of the members.

Article (13)

Whoever violates any of the provisions stipulated under Articles 2, 53/5 ,1/ and 9 hereof shall be punished by detention for a minimum period of one year and a fine of not less than AED 100,000/- (only one hundred thousand dirhams) and not more than AED 1,000,000/- (only one million dirhams) or by any of those punishments. In the event the violation is repeated, the penalty shall be imprisonment for a minimum period of two years and a minimum fine of AED 1,000,000/- (only one million dirhams).

Article (14)

Whoever violates any of the provisions stipulated under Articles 3 and 4 hereof shall be punished a fine of not less than

5- Smoking during driving a personal vehicle in the event a child who is less than twelve years old is onboard

Article (6)

Displaying or selling tobacco products shall be only allowed in the areas dedicated for the same and licensed by the competent authority. The executive regulation of this Law shall specify the controls of displaying and selling tobacco products.

Article (7)

Smoking is prohibited in enclosed public areas. With the exception of places of worship, educational institutions, health and sporting facilities, the competent authority may determine a smoking location in enclosed public areas with the controls specified by the executive regulation of this Law.

Article (8)

Smoking shall be prohibited in the public areas specified by the executive regulation of this law in coordination with the competent authority.

Article (9)

Consecration of machines and equipments to sell or use tobacco and the products thereof shall be prohibited in the State.

Article (10)

The competent authority, in the event the imported tobacco or the products thereof were found inconsistent with the technical standard conditions and specifications of the State, shall destroy the confiscated substances using a method that does not harm the environment or assign the importer to discharge the substance out of the State at their own expense.

diverse forms and as prescribed by the executive regulation of this Law.

Article (4)

No natural or legal person shall publicize, advertize, promote or sponsor any of the tobacco products by any means aiming at encouraging tobacco consumption as prescribed by the executive regulation of this Law.

Advertisements which aim at encouraging tobacco consumption shall neither be printed nor published.

Tobacco products shall not be used as a method to advertize another product.

Article (5)

The following acts shall be prohibited:

- 1- Cultivation of tobacco for commercial purposes and manufacturing the products thereof in the State. Farms and factories practicing the aforementioned activity shall undertake the necessary action to apprehend from doing the same during the period specified by the executive regulation of this Law
- 2- Selling or attempting to sell tobacco and the products thereof to individuals less than 18 years of age. The seller shall be entitled to request the buyer to present an evidence of age limit and shall not be exempted from penalty under the pretense of ignoring the age of the buyer
- 3- Import of sweets and toys imitating tobacco or the products thereof
- 4- Selling or attempting to sell sweets and toys imitating tobacco or the products thereof

- Consuming Tobacco** : Consuming tobacco by different methods including smoking, inhaling, chewing, sucking or any other method whatsoever used to smoke or consume tobacco
- Publicity, Advertizing and Promotion** : Introducing the tobacco plant and its products using visual, audible and readable media whether directly or indirectly or by any other mean whatsoever for the purpose of encouraging commercial trading of tobacco and increasing the number of consumers thereof
- Public Area** : Locations prepared to receive the public or a certain category of the public for any purpose whatsoever
- Enclosed Public Areas** : Public Locations constructed in the form of integrated buildings with dedicated ventilation outlets. Public transportation means are deemed as closed public areas
- Public Transportation Means** : Buses, vehicles, trains, airplanes, ships, boats and any other mean dedicated to transport the public

Article (2)

Without prejudice to the stipulated provisions pursuant to other laws, entry of tobacco and the products thereof into the State or the trade thereof inside the State shall be prohibited unless the conditions stated under the standard specifications of the State are attained.

Article (3)

Warning data, statements and images must be printed on every pack of tobacco or the products thereof in a clear and

And Federal Law N° 8 of 2004 pertaining to financial free zones,

And Federal Law N° 24 of 2006 pertaining to consumer protection,

And based on what is presented by the Minister of Health, the approval of the Cabinet and the Federal National Council and the attestation of the Federal Supreme Council,

Have issued the following law:

Article (1)

Definitions

In application of the provisions hereof, the following terms and expressions shall have the meanings set out hereunder, unless otherwise expressly stated herein:

- State** : United Arab Emirates
- Minister** : Minister of Health
- Competent Authority** : Local authority in the concerned Emirate
- Tobacco** : Tobacco plant of all kinds, species and parts including roots, stems, leaves, fruits, green or dried seeds
- Tobacco Products** : Products comprised entirely or partially of tobacco leaves as a raw material whether intact, cut or minced and whether they were in their natural form or mixed with other materials or of any form whatsoever, the tobacco powder in any form whatsoever and any other compound comprising tobacco

FEDERAL LAW № 15 OF 2009

REGARDING TOBACCO CONTROL

We, Khalifa Bin Zayed Al Nahyan, President of United Arab Emirates,

Upon perusing the Constitution,

And Federal Law № 1 of 1972 pertaining to the competencies of ministries and ministers, and laws issued in amendment thereof,

And Federal Law № 1 of 1979 pertaining to industrial affairs regulation law,

And Federal Law № 4 of 1979 regarding the repression of fraud and deceit in commercial transactions,

And Federal Law № 11 of 1981 regarding imposition of a federal customs tax on imports of tobacco and derivatives and the laws issued in amendment thereof,

And Federal Law № 3 of 1987 issuing the Penal Code and the laws issued in amendment thereof,

And Federal Law № 35 of 1992 issuing the Criminal Procedures Law and the laws issued in amendment thereof,

And Federal Law № 7 of 1993 pertaining to the establishment of the Federal Environment Authority and the laws issued in amendment thereof,

And Federal Law № 14 of 1995 pertaining to combating narcotics and psychotropic substances and the laws issued in amendment thereof,

And Federal Law № 20 of 1995 pertaining to medications and cosmetics derived from natural resources,

And Federal Law № 24 of 1999 pertaining to environment protection and development and the laws issued in amendment thereof,

And Federal Law № 28 of 2001 pertaining to the establishment of Emirates Authority for Standardization and Metrology,

And Federal Law № 1 of 2003 pertaining to the establishment of Federal Customs Authority,

**FEDERAL LAW № 15 OF 2009
REGARDING TOBACCO CONTROL**

of the smokers, their families and acquaintances. It is worth mentioning that smoking is a main cause of cancer. Based on this fact, the Federal Legislator issued Federal Law No.15 of 2009 regarding tobacco control. This law contains 22 articles comprising penalizing and criminalizing several habits restricted by the law in relation to tobacco.

Derived by the intention to share the international community celebrating the International Day to Combat Tobacco on May 31st, Abu Dhabi Judicial Department decided to print this book which contains the law mentioned hereinabove in both Arabic and English to be of the best value to the judicial authority members, researchers, lawyers and all society members.

Abu Dhabi Judicial Department

tribes. Christopher Columbus is the one who introduced tobacco to the world five hundred years ago when tobacco was first introduced to Europe. History books tell the story when Columbus arrived to the new world in 1492, he noticed that the natives – Red Indians – smoked a device, he later knew to be the pipe, and he took some with him to Europe from which tobacco spread to the whole world.

Nicotine, the substance in the cigarette, has another story. A man named “Jean Nicott” was the ambassador of France in Lisbon, Portugal. During that time, he transferred a shipment of tobacco to France in 1558 and presented it to Catherine the Queen of France, and advised her to smoke it thinking it was going to heal the headache. The French queen used it and her officials imitated her. The French people originally sniffed it and called the substance “The Queen Powder”.

Tobacco was known by the Arabs as “Tobbak” very long ago. They used to hammer the paper plant, knead it and place it on the snake or scorpion bites to heal them. It was also drunk with honey to vomit snake poison, and the idea of smoking it was not spread until the tenth hijri century in Persia and India. Abu Hanifa Al Dinori, in his book “The Plant”, mentions that, “Tobbak is a tree that grows in groups (fields) with long green sticky leaves. It is used to heal fractures, and it has a yellow flower not consumed by camels and sheep. It grows on rocks with Arar tree.” It is assumed that Sham countries including Jordan, Palestine, Syria and Lebanon are the first Arab countries who got introduced to smoking due to their early contact with Europe.

Ibn Al Atheer also mentioned: plant and Tobbak are trees known to be grown at Mecca Mountain. Tobacco is also mentioned in old Arab poetry.

However, tobacco has serious implications on the health

Introduction

The term “tobacco” did not exist in the old Arabic language dictionaries. As a matter of fact, it is considered to be relatively new after it was endorsed by the Academy of the Arabic Language in Egypt. Al Waseet dictionary defined (tobacco) as a species of eggplant which is smoked, snuffed, chewed and sometimes planted for decoration purposes. Arabs originally called it “Teten” and "Dukhan" (Smoke) because of the fumes originating from the cigarettes. Later, the word (tobacco) was arabized to a term pronounced as “Tabgh”. Afterwards, the Academy came up with the term “Luffafah (Roll)” to refer to the cigarette. The word “tobacco” is originally derived from the original term “Tabacco” used by the Wral Tribes in Haiti to refer to the plant.

Some stories also mention that the origin of the word “tobacco” is (Tobago) which was used by the native Indians in reference to the pipe. Others claimed that it was named after an island in Mexico Bay where tobacco was found and shipped to Spain. In English, the word “tobacco” refers to smoking or cigarettes. Smoke has different names in different countries:

1. English: Tobacco
2. French: Tabac
3. Greek: καπνός
4. Spanish: Tabaco
5. Turkish: Tütün
6. Afghani: Tombacco
7. Persian: Tonbak
8. Albanian: Tabako

The American Continent is considered to be a source of tobacco which was famous for its sacred value for the Indian

To promote awareness of the legislations that govern sport games, ADJD is in the process of printing and publishing a fifth series under the title of “Sport Legislations Series”, which contains a range of sport-related international and national legislations.

To highlight the attention paid by the UAE to safeguard the human rights prescribed under international conventions and charts, ADJD has decided to allocate a special series for human rights, which collect and publish all international conventions ratified by the UAE in the field of human rights.

Besides, out of our desire to emphasize the legal system of government-owned companies, the ADJD has allocated a series for public companies, categorized according to their type of business including, oil and energy, insurance, tourism, agriculture, so on and so forth.

Finally, we hope that our efforts meet the expectations of our readers; and serve and satisfy the needs of judges, litigants, law professionals, and all concerned parties.

Abu Dhabi Judicial Department

Preface

Since the establishment of Abu Dhabi Judicial Department (ADJD) pursuant to Law no. 23 of 2006, ADJD has promptly sought the independence of an excellent and effective system that provides world class judicial and legal services. To “safeguard the rule of law by ensuring justice, freedom and peace in society” has been adopted as the governing framework of this system.

Realizing its virtuous vision and mission statements, ADJD decided to print all the legislations which may be required during the life cycle of litigation before the Department courts. Derived by the fact that ADJD is a local government department, it is comprehensible that the focus would be primarily projected on the local laws issued by the local legislator of Abu Dhabi. In addition, as per Article 121 of the Constitution which empowers the federal legislator with the legislative authority pertaining to certain issues in a way that commits both federal and local judicial authorities to apply the local laws issued in accordance with this article, it was found necessary to print these legislations. Moreover, since international agreements, when adopted, are apprehended as regional governing laws for all competent authorities, it was found appropriate to print the international agreements and conventions signed or approved by the State.

Accordingly, ADJD commenced the publication of a set of federal and local legislations and international agreements which are considered indispensable in the adjudication process before the Department courts. Nevertheless, the Department is keen on facilitating and expediting the delivery of publication to the target audience, the printouts will be published in three different series with different designs and branding colors.

Due to the importance of court judgments for interpreting and construing the provisions of law, the department procedures a fourth series in a different color, which highlights the principles of cassation for each and every topic.

**FEDERAL LAW REGARDING
TOBACCO CONTROL**